بالنظر الى الدعوى الضمنى فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة الخ فيه ايماء الى ان الاية وان اثبتت مذهب المستدل
فى جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لكنها لا
يثبت فى جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا نفى مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال كونه عبارة عن مطابقة الاعتقاد
والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لا
فى الجملة قوله وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف
الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال
بالاية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سياتى من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى الاذعان فايدته
اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التاكيد انما يؤكد الحكم الذى دخلت هى عليه وكذا الاذعان بذلك الحكم
وانها لم تدخل فى نشهد بل فى انك لرسول الله فالوجدان يجعل الحكم المتضمن الذى اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم
بانه رسول صادر عن صميم القلب كما ذكره فى شرح المفتاح ويجاب بان التوكيد وان دخلت فى المشهود به لكنها يشعر
بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما قوله ليس بشىء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سياتى بان حاصل الجواب
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول فتعين حمل قوله ليس بشىء على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف فى
امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال او على الاستمرار كما ذكره فى شرحه للمفتاح لا انشاء
ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا لصدورها عنهم كما جوز فى شرح الكشاف مثله فى قوله
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا ثم اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالى عن المواطاة
شهادة تتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اى من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس تسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه
الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفى وهو صدورها عن علمه وتواطئه ولذا قال فى الفوايد الغياثية ان تسمية شهادة الزور
بالشهادة مجاز وهذا مراد القايل بان المعنى لكاذبون فى تسميتها بالشهادة والمناقشة فى العبارة ليست من دأب المحققين واندفع
النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون بهذا ردا
اخر بل يرجع الاول قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الى اخره اذ لا معنى لان يقال لا نسلم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم
لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة الاستدلال

النظام

النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع
التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام
لا غبار عليه غاية ما فى الباب ان القايل المذكور لم يصرح بقيد فى نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا
القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصالح قوله واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ مما
ذكره الامام فى التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث فى الفاء
يجى بمعنى القول ويستعمل فى الحق والباطل لكن استعماله فى الثانى اكثر وقد يجى بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع
الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانقصاص التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت
الى ان كذلك اى اى شى اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الاية الكريمة ان
المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم يا محمد صلى الله عليه وسلم بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب
قد يصدق قوله الجاحظ انكر بان لحاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعله اى قال الجاحظ الا ان حذف
المفرد اسهل من حذف الجملة قوله فهذه اقسام ستة الخ لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال فى تفريع
مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق
والثالث هو الكاذب والثانى والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثانى والرابع يشمل قسمين لان عدم
اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد المطابقة والاقسام
المذكورة فى الايضاح ستة ايضا قوله مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا الواقع لئلا
يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقته فى تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من
ذلك الضمير والمعنى موافقا لما فى الايضاح الصدق مطابقة الخبر اى حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم
الضمير فى معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقة الواقع وفى جانب الكذب عدم
مطابقته معلوم بمعونة المقام قوله ويلزم فى الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح جواب سؤال مقدر تقديره
ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شى منهما ولم يثبت هذا بما ذكرته حيث لم
يذكر مطابقة الاعتقاد فى الاول وعدم مطابقته فى الثانى وتقرير الجواب انه يلزم فى الاول اى مطابقة الواقع مع اعتقاد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)